برلمان الإقليم: تضحيات الكرد مكّنتهم من الحفاظ على لغتهم

□ أربيل/ المدى

قال برلمان كردستان العراق إن التضحيات التي قدمها الكرد مكنتهم من الحفاظ على لغتهم الأم.

وأضاف في بيان له عمم على وسائل الإعلام الكترونيا إن "أعداء شعب كردستان حاولوا على مر التاريخ محو الهوية الكردية من خلال منع الكرد من التحدث بلغتهم الأم"، موضحاً أن "شعب كردستان تمكن من خلال مقاومته البطولية وتضحياته الجسيمة الحفاظ على ثقافته ولغته الأم".

وقال إنه "في إقليم كردستان فضلاً عن الحفاظ على اللغة الأم للشعب الكردي فإن اللغات الأم للمكونات من التركمان والسريان والأرمن محفوظة أيضاً".

وأشار برلمان كردستان إلى أن "الدستور كفل ضمن الأطر القانونية حق جميع المكونات بتعلم لغتهم الأم وتطويرها".

يذكر أن منظمة اليونسكو أعلنت للمرة الأولى يوم ٢١ شباط عام ١٩٩٩، يوماً عالمياً للغة الأم، وأصبح يوماً تاريخياً للشعوب والأمم المختلفة، لكي يفخروا ويعتزوا بلغتهم الأم، لأن الحفاظ على اللغة يعتبر نقطة رئيسية للحفاظ على هوية الأمة والشعوب.

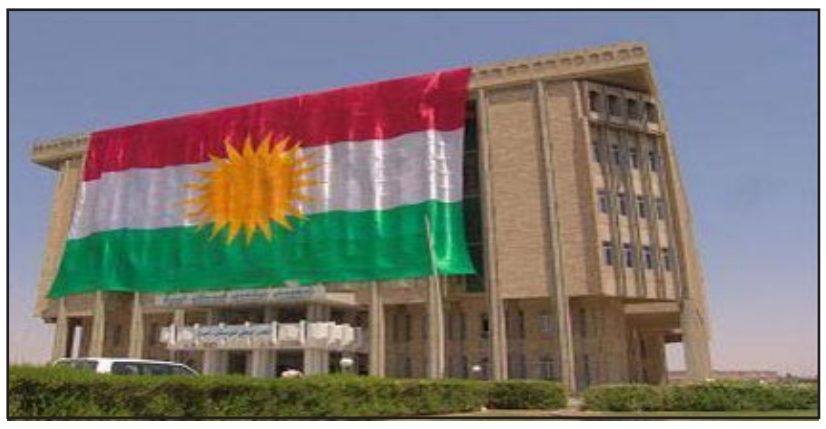

برلمان كردستان

عروض باليه للمرّة الأولى في السليمانية

□ السليمانية/المدى

شهدت قاعة الثقافة في السليمانية عرضاً لرقصة الباليه، قدمتها مدرسة الباليه في المدينة بالتعاون مع فرقة السليمانية الموسيقية بمناسبة الذكرى الثالثة لتأسيس المدرسة بحضور فنانين ومسؤولين تربويين. وأفادت رئيسة مدرسة رقصة الباليه في السليمانية روبار أحمد أن "المدرسة قدمت في السليمانية بالتعاون مع فرقة المدينة الموسيقية عرضاً لرقصة الباليه بمناسبة الذكرى الثالثة لتأسيس المدرسة"، مشيرة إلى أن "العرض ضم ١١ نتاجاً متنوعاً لرقصة الباليه يعتبر الأول من نوعه في السليمانية".من جهته ذكر الفنان سوران علي وأحد جمهور العرض أنه "يتوجب على الجهات المعنية في الإقليم إيلاء اهتمام أكبر لمدرسة الباليه في السليمانية كونها تابعة لوزارة التربية بحكومة كردستان وتضمين تلك الرقصة في المناهج الدراسية على غرار الدول المتقدمة".يذكر أن مدرسة رقصة الباليه والموسيقا في السليمانية تأسست منذ ثلاث سنوات على يد المتخصصة في الرقص والمسرح روبار أحمد كأول مدرسة للباليه على مستوى إقليم كردستان والعراق بدعم من مديرية التربية في المحافظة.

٨١ حالة انتحار في قضاء سنجار

□ أربيل/المدى

أعلنت ناشطة في مجال الدفاع عن المرأة بإقليم كردستان، أمس الأربعاء، عن تسجيل ٨١ حالة انتحار في قضاء سنجار بمحافظة نينوى خلال العام الماضي، مشيرة إلى أن أحدث حالة انتحار في المنطقة كانت لفتاة في الـ١٦ من العمر سجلت الأسبوع الجاري. وأفادت المسؤولة الإعلامية للمجلس الأعلى للمرأة بالإقليم ساهة أحمد أنه "وفقاً لإحصائيات التي حصل عليها المجلس من فرع سنجار لنقابة صحفيي كردستان فإن العام الماضي شهد تسجيل ٨١ حالة انتحار في المنطقة"، لافتة إلى أن ٦٥٪ من هؤلاء المنتحرين نساء". وأضافت أحمد أن "معظم المنتحرين التي أشارت الإحصائية إليهم تتراوح أعمارهم بين ٣٥ إلى ٤٠ عاماً"، مبينة أن "أغلب المنتحرات ضمن الإحصائية أقدمن على الانتحار بحرق أنفسهن فيما أقدمت الأخريات على شنق أنفسهن إلى جانب إقدام المنتحرين من الرجال المشمولين بالإحصائية على إطلاق النار على أنفسهم". وزادت بالقول إنه "وفقاً لاستطلاع أجرته منظمة اتحاد نساء كردستان فإن أغلب الدوافع وراء حالات الانتحار تلك في سنجار اقتصادية تليها مسألة التمسك بالعادات والتقاليد ومنع الفتيات من مواصلة الدراسة بالإضافة إلى تزويج الفتيات قسراً"، مبينة أن "العنف الأسري في سنجار يشهد تزايداً مستمراً كونها تفتقر إلى مراكز للمعالجة النفسية والبحوث الاجتماعية وافتقار سنجار إلى أطباء نفسيين ما يضطر معها الأسر إلى اللجوء إلى محافظة دهوك لمراجعة أطباء متخصصين في ذلك المجال".

وقالت إن "أحدث حالة انتحار في سنجار كانت لفتاة في الـ١٦ من العمر أحرقت نفسها، سجلت خلال الأسبوع الجاري"، موضحة أن "ناشطات نسويات زرن الفتاة في المستشفى قبل وفاتها إلا أنها رفضت التحدث عن الدوافع وراء إقدامها على الانتحار كأي حالة مماثلة في المنطقة التي تحولت حياة المرأة فيها إلى جحيم بسبب الكبت والخوف الذي يتعرضن له".

لحلّ مشكلات النظافة في مدارس دهوك

منظمة تباشر صيانة وترميم ١٩ مدرسة

□ دهوك / المدى

تعاني الأبنية المدرسية الاستهلاك أكثر من المؤسسات الحكومية الأخرى نظرا للكم الكبير من الطلاب الذين يقصدونها خاصة مباني الدوام المزدوج والثلاثي، وأكثر الأجزاء التي تتعرض للاستهلاك هي الصيحات لأنها لا تتلاءم مع أعداد الطلاب الكثيرة التي تتوجه إلى هذه المدارس. لذا فإن عملية ترميم المرافق الصحية من العمليات الضرورية إلى درجة أن الكثير من الطلاب صاروا يشتكون منها .

وتقول الطالبة شيان " إن المرافق الصحية والمغاسل في مدرستنا مهملة ونحن لا نستطيع استخدامها لأنها وسخة وتفوح منها روائح كريهة لذا نطلب من الجهات المعنية إنشاء مرافق جديدة لنا "

أولياء أمور الطلاب من جهتهم أبدوا استياءهم من هذا الأمر فهذه السيدة أم جيهان تقول " كثيرا ما يشتكي أطفالي من وساخة المرافق الصحية في المدارس فأنصحهم بعدم استخدامها والابتعاد عنها لأنها قد تسبب لهم أمراضا إضافة إلى أن عدد هذه المرافق قليل بالنسبة لعدد الطلاب الكثير"

هذا الأمر دفع بمنظمة كوردس للإعمار والتنمية في دهوك إلى العمل على ترميم الملحقات الصحية للمدارس، حيث أوضح مدير المنظمة شوكت طه كوردس في حديثه أنهم سيبدؤون بترميم ١٩ مدرسة في محافظة دهوك بالتنسيق مع منظمات دولية مضيفاً " إن غالبية المدارس تعاني الاستهلاك نظرا للعدد الكبير من الطلاب الذين يستخدمون هذه الأبنية وخاصة الوحدات الصحية التي تحتاج إلى إعادة ترميم سنويا ،لذا فإننا نقوم في كل عام بترميم بعض المدارس وفي هذا العام سنقوم بترميم ١٩ مدرسة في مدينة دهوك وضواحيها"

طه أوضح أنهم سيقومون بالتزامن مع ترميم هذه المدارس بإطلاق حملة توعية يشارك فيها كل من المدرسين والطلاب وأولياء أمور الطلبة قائلا " إن استهلاك الصحيات مرهون بدرجة الوعي في استخدامها ،لذا فإننا سنقوم بنشر ثقافة النظافة والاهتمام بالأبنية المدرسة في داخل المدارس وسنشرك الطلاب والمدرسين وأولياء أمور الطلبة من خلال إنشاء لجان خاصة بهذا الأمر "

وبيّن مدير منظمة كوردس أنهم خلال هذه المشاريع سيقومون بإنشاء وحدات صحية خاصة بالمعوقين ،موضحا بالقول " إن غالبية المدارس التي بنيت تفتقر إلى وحدات صحية خاصة بالمعوقين ،لذا فإننا سنقوم ببناء هذه الوحدات لهم "

ارتفاع غير مسبوق بأسعار العقارات في الإقليم

هيئة الاستثمار بصدد اتخاذ قرارات للتخفيف من الأزمة

رغم الجهود المتميزة لحكومة الإقليم في معالجة أزمة السكن والتخفيف من تأثيراتها الجانبية الاجتماعية والاقتصادية إلا أن سلوك الكثير من الشركات الاستثمارية الأجنبية واندفاعها نحو تحقيق الأرباح السريعة ساهم في ارتفاع أسعار العقارات بنسب عالية .هيئة الاستثمار ووزارة الإعمار والإسكان بادرتا إلى بناء مجمعات سكنية عصرية وزعت على شرائح كثيرة من المجتمع، بالإضافة إلى تسليف المواطنين لبناء قطع أراضيهم بمبلغ (٢٠ مليون دينار) لكل ٢٠٠ م داخل مدن الإقليم، لكن هل ساهمت كل تلك الإجراءات في الحد من ارتفاع أسعار العقارات؟

□ أربيل/سجاد حسن

مشروع الـ ٥٠٠٠ وحدة سكنية

منذ سنة

أزمة بدت ملامحها منذ قرابة السنة حيث بدأت الشركات المستثمرة في مجال السكن بانتهاج سياسة ربحية على حساب المواطن الذي بات محاصرا بالإيجارات المرتفعة للدور السكنية وبين دفع مبالغ كبيرة لقاء الحصول على شقة أو بيت في إحدى تلك المجمعات التي تقوم الشركات بتشييدها، أما إذا فكر المواطن بالاعتماد على نفسه ببناء قطعة ارض مساحتها ١٠٠ متر فهذا يعني مبلغا لا يقل عن ٤٠ مليون دينار فضلا عن سعر الأرض الذي قد يتجاوز الـ ٦٠ مليون دينار.

إيجارات مرتفعة

يقول المواطن تحسين محمد: لقد تضاعفت أسعار العقارات و الإيجارات في أربيل بصورة كبيرة ،فبسبب الاستقرار الأمني الذي تتمتع به مدن الإقليم ونزوح أعداد كبيرة من العوائل من وسط وجنوب العراق فضلا عن الكرد العائدين من دول المهجر قفزت الإيجارات إلى مستويات قياسية، ففي منطقي (هفالان) و(سروران) القريبتين من مستشفى رزكاري في أربيل اللتين تعدان من المناطق البعيدة نسبيا عن مركز المدينة نجد سعر إيجار البيت الذي مساحته ١٠٠م لا يقل عن ٤٠٠ ألف دينار شهريا، ويضيف تحسين ،، أنا موظف وراتبي ٧٠٠ ألف دينار وأعمل سائق تاكسي بعد الدوام، حقيقة أصبحت الحالة صعبة وتكاليف المعيشة غالية. بعيداً عن هفالان توجهنا إلى ناحية عينكاوة التي يقطنها الإخوة المسيحيون ،أنس مرشد تربوي يعمل في إحدى المدارس (الأساسية) التي تعني المرحلة من الأول الابتدائي إلى الثالث المتوسط، أنس كان متشائما بعض الشيء بادرنا قائلا: وصلت إلى أربيل قبل أربعة أشهر وعانيت في الحصول على سكن للإيجار في عينكاوة ففي أربيل لايمكنك الحصول على سكن للإيجار إذا لم تكن متزوجا أو مع عائلتك، وبعد جهد جهيد عثرت على طابق ثان مع إحدى العوائل في عينكاوة وبسعر ٤٠٠ دولار مع انه مكون من غرفة واحدة وصالة استقبال فقط ، سارعت بإيجاره فورا لأنه قريب من المدرسة التي أعمل فيها ولكن دفع هذا الإيجار يعني انه لن يبقى من راتبي ما يكفيني لأعيش به شهرا كاملا، قد اضطر للعودة إلى بغداد إن لم أجد عملا آخر في أربيل!!

كوركيس يعمل موظفا استهل حديثه بعبارة "من لا يملك منزلاً لا يملك وطناً" وأبدى دهشته بعد سماعه بوجود شركة تعلن في عينكاوة عن قيامها بحل أزمة السكن عن طريق بناء شقق سكنية ،فسعر الشقة الواحدة هو مئتا ألف دولار أميركي(٢٤٦ مليون دينار) وأضاف: من يملك مبلغا كهذا من أهالي عينكاوة؟ وإن امتلكه فهل يدفعه في شقة؟! فبهذا المبلغ أو أقل منه يستطيع أن يشتري دارا فخمة وفق أحدث المواصفات التي يريدها، لا أعتقد أن مثل هذه الشركات سوف تحل أي أزمة.

المجمّعات السكنية بين حلّ الأزمة وجشع المضاربين

بالقرب من ناحية عينكاوة بني قبل سنتين مجمّع سكني اسمه(هرشم) ،وهوعبارة عن مجموعة كبيرة من الدور مساحتها ٢٠٠م ساهمت حكومة الإقليم مع المواطن في دفع قيمته ٥ (دفاتر) أي ٥٠ ألف دولار ما يعادل في وقتها ٦٢ مليون دينار إذ دفع المواطنون نصف المبلغ على شكل أقساط أما بقية المبلغ فتكفل صندوق الإسكان بدفعه ،على أن يستقطع من المواطن على مدى عشر سنوات، الآن وصل سعره إلى أكثر من ١٣٠ ألف دولار، أما إيجاره فلا يقل عن ٦٠٠ دولار!!

وهذا هو حال كل المجمعات السكنية التي بنيت في الفترة الماضية إذ تضاعفت أسعارها بشكل خيالي بين ليلة وضحاها.سامي موظف حكومي يقول: أسباب ارتفاع أسعار العقارات في أربيل وخصوصا المجمعات السكنية يعود إلى جشع ضعاف النفوس الذين يضاربون بأسعارها فأرى من الضروري أن تكون الحكومة في الإقليم رقيبا على بيع تلك الوحدات السكنية لأن بعض أصحاب تلك المشاريع أنفسهم يقومون بشراء عدد كبير من الدور قبل اكتمال بنائها ،وبعد ذلك يقومون ببيعها بأسعار مضاعفة مستغلين حاجة الناس فضلا عن أن هناك مواطنين يشترون تلك الدور من أجل الاستثمار والربح السريع وليس السكن، لذا أقترح أن يكون عند محافظة أربيل لجنة خاصة مثبتة لديها أسماء المواطنين المستأجرين وتكون لهم الأولية في الحصول على وحدة سكنية ويمنع بيعها لغيرهم ،فعلى الحكومة أن ترجع دعم المواطنين بشراء الدور عن طريق صندوق الإسكان كما كان يحدث سابقا.

نافع صاحب مكتب (دشنا) للعقارات يعزو سبب الارتفاع الجنوني للعقارات للاستثمار فيقول: أنا صاحب مكتب للعقارات ولا أملك دارا سكنية لأن أموالي كلها أستثمرها في شراء وبيع العقارات ،فأنا مستأجر لبيت في ناحية عينكاوة بمبلغ ١٠٠٠ دولار شهريا ولكن دخلي الشهري يتجاوز السبعة آلاف دولار من خلال الاستثمارات العقارية،فمثلا أشتري أراضي سكنية في مناطق غير مخدومة وبعيدة نسبيا عن مركز المدينة ،وبعد أن تفرز وتشمل بالخدمات أبيعها بأضعاف سعرها،وهذا طبعا بحاجة إلى الخبرة والدراية بالأراضي وأصحابها كي لا تتعرض للاحتيال من قبل ضعاف النفوس، قبل سنتين اشتريت أرضا على شارع تجاري بسعر ٢٠٠ ألف دولار الآن سعرها تجاوز الـ ٥٠٠ ألف دولار.

وأضاف: في الفترة الأخيرة شهدت منطقة (بحركة) التي تبعد ١٠ كيلو مترات عن مركز المدينة إقبالا متزايدا من المواطنين على شراء أرقام الأراضي السكنية ، لرخص أثمانها مقارنة بمثيلاتها،والرقم يعني مكاتبة بين البائع والشاري غير مسجلة في دوائر التسجيل العقاري كونها غير مفروزة ،وهذا طبعا يعتمد على عامل الثقة بينهما، إذ أن هناك الماستربلان وهو مشروع استراتيجي يمتد لسنة ٢٠٣٠ لتطوير المدينة وتوسيعها لتصبح أربيل أكبر مدينة في الشرق الأوسط، وبالتالي فان الخدمات تمتد لتشمل كل المناطق المحيطة بأربيل ،وأشار إلى خارطة موضوعة على جدار المحل توضح هذا التوسع المستقبلي لأربيل.

على طريق كركوك أربيل وجدت لافتة تدعو لشراء شقق سكنية من مجمع(.... سيتي) بادرت بالاتصال على رقم المبيعات فكان الجواب عبارة عن مفاجأة من العيار الثقيل: المبيعات: نعم تستطيع التسجيل والدفع بـ(الأقساط).

أثارت كلمة الأقساط لديّ ارتياحا عميقا تنفست الصعداء وأكملت: وكم القسط الشهري؟

– وكانت المفاجأة عندما اكتشفت بأنه يتوجب عليّ أن أدفع عشرة آلاف دولار كل ثلاثة أشهر لشقة يظل سعرها إلى ١٦٠ ألف دولار

ماذا تقول هيئة استثمار الإقليم ؟

(سامان عرب) مدير الدائرة القانونية في الهيئة العامة للاستثمار في أربيل يقول: لقد صدر قرار من المجلس الأعلى للاستثمار في الإقليم يقضي بأن يكون لكل مواطن الحق في شراء وحدة سكنية واحدة فقط من الشركات الأهلية المستثمرة في مجال السكن بعد تحقيق نسبة ١٠٪ من إنجاز المشروع ويصدق عقد الشراء في مديريات هيئات الاستثمار في الإقليم أربيل والسليمانية ودهوك والغاية من ذلك أن يحقق الاستثمار في مجال السكن غاياته المنشودة في حل الأزمة وللحيلولة دون استغلال البعض في شراء مجموعة من الوحدات السكنية لبيعها بأضعاف أسعارها بعد تشييدها. وعن أسباب ارتفاع بيع الوحدات السكنية من قبل الشركات المتعاقدة مع الهيئة قال: في سنة ٢٠١٠ وبقرار من المجلس الأعلى للاستثمار تم إيقاف العمل بالقرار الذي يتضمن عدم بيع الوحدة السكنية المشيدة للمواطنين بأكثر من ٥٠٠٠٠ ألف دولار أميركي ما يعادل (٦٢ مليون دينار) فكان هذا الإيقاف لا يصب في مصلحة ذوي الدخل المحدود إذ إنه بموجب القانون السابق كانت الدولة تدفع ٢٥٠٠٠ ألف دولار أي نصف قيمة الوحدة السكنية للشركات على أن تستوفيها من المواطن على مدى عشر سنوات والنصف الآخر من المبلغ يتم دفعه من قبل المشتري إلى الشركات وعلى شكل أقساط أيضا، أما الآن فقد تم إيقاف العمل به. (نوروز مولود محمد أمين) المديرة العامة للشؤون القانونية والإدارية والمالية في هيئة استثمار أربيل رفضت الإدلاء بتصريح للصحيفة في الوقت الحاضر مكتفية بالقول: إن الهيئة بصدد اتخاذ جملة من القرارات لحل مشكلة ارتفاع أسعار الوحدات السكنية من قبل الشركات الاستثمارية العاملة في الإقليم تصب في مصلحة ذوي الدخل المحدود سيتم الإعلان عنها في القريب العاجل.

مشروع الـ ٥ آلاف وحدة سكنية

القطاع العام له الدور الأساس في القضاء على أزمة السكن وكبح أسعار العقارات،فرهنك صابر مدير الإعلام والناطق الرسمي باسم وزارة الإعمار والإسكان قال لنا: استنادا للقانون رقم ٧ لسنة ٢٠٠٨ الخاص ببناء وحدات سكنية لذوي الدخل المحدود بنسبة ٥٠٪ للموظفين و٥٠٪ للشرائح الأخرى بدئ عام ٢٠١١ العمل بالمشروع الذي رصد له مبلغ ٤٩ مليار دينار وهو عبارة عن بناء شقق سكنية ذات ثلاثة طوابق ،حصة محافظة أربيل منها ٣٧٢ شقة ،ومحافظة السليمانية ٦٢١ ،ومحافظة دهوك ٢٨٠ شقة ،على أن تستقطع قيمتها البالغة ٣٥ ألف دولار أميركي بمدة لا تتجاوز الـ ٢٥ عاما والمشروع قيد التنفيذ حاليا وسوف يتم توزع الاستمارات على المواطنين قبل ستة أشهر من اكتمال المشروع ولن يتم استيفاء أي مبلغ من المواطن إلا بعد تسليمها له، وهناك لجنة مشتركة من وزارة الإعمار والإسكان بالتنسيق مع المحافظات الثلاثة لوضع الشروط وضوابط التوزيع إذ أن هناك أربعة شروط رئيسة: ١- عدم امتلاك وحدة سكنية باسمه ٢- غير مستفيد من سلفة العقار٣- لم يسجل أو يمتلك وحدة سكنية من المشاريع الاستثمارية في الإقليم.٤- مقيم فعليا في الإقليم.

وكل هذه الشروط مجتمعة يجب أن توثّق فضلا عن ضوابط أخرى يتم الإعلان عنها لاحقا.

وعن الخمسة آلاف وحدة سكنية المزمع إنشاؤها قال فرهنك: إن هذا المشروع متعلق بميزانية سنة ٢٠١٢ وتم رفعه إلى برلمان الإقليم للموافقة عليه ورصد المبالغ اللازمة له وإذا استمر بناء هذا العدد في كل سنة فبالإمكان حل أزمة السكن في كردستان على المدى البعيد.

كردستانيات

■ وديع غزوان

ثقافة الحزب الواحد

لانبالغ إذا قلنا إن أكثر ما يعقّد أزماتنا ويجعل حلها يبدو عصياً، هو ذلك التزمّت وعدم المرونة في الخطاب السياسي الذي يبدو جلياً في تصريحات السياسيين التي تفوح منها رائحة محاولة فرض وجهة نظر واحدة تؤدي بالتدريج إلى الاستبداد والتسلط دون أن ينفع أستار الديمقراطية والشراكة الوطنية التي ستتحول إلى مجرد كلمات نلوكها ونمرر باسمها خطايانا واستهتارنا الذي يصل حد محاولة التلاعب بمشاعر المواطنين واستغلال حرصهم المتناهي على العملية السياسية .

وبغض النظر عن الأسماء التي اعتدنا عدم الإفصاح عنها لأنها برأينا المتواضع تضيّع الهدف العام وتفقده معناه ، فإنه لأمر يثير الاستغراب محاولة نائب من دولة القانون جعل جهة سياسية واحدة فقط هي الحريصة على البلاد والعباد وكل ما سواها إما " وسيط " أو "يفتعل الأزمات" . فهذا النائب و في معرض تعليقه على نتائج الاجتماعات التحضيرية للمؤتمر الوطني يدّعي بأن " الجانب الكردي يتخيل أنه وسيط في هذا المؤتمر والحقيقة أنه شريك.. "وأن" القائمة العراقية تتخيل أن المؤتمر لحل المشكلات العالقة وأحيانا المفتعلة من قبلها.. "وهو في كل ما قاله لا يستند إلى وقائع بل يناقضه ناهيك عن أنه ليس من المناسب إطلاق مثل هذه الكلمات النارية في هذه المرحلة بالذات .

ليس واجبنا الدفاع عن الكرد ومواقفهم الواضحة كما الشمس من أجل العملية السياسية والعراق بشكل عام، ولا عن "العراقية" فلكل واحد منهما نواب أو متحدث باسمهما، ولانشكك بدور أطراف التحالف الوطني وتوجهاتها لإنجاح جهود عقد المؤتمر لكنا وبصراحة نضع أيدينا على قلوبنا ونحن نسمع أو نقرأ مثل تلك التصريحات الأحادية الجانب والتي تفصح عن بقايا عقلية فردية تنظر للآخرين باستعلائية، وكأنها الوحيدة القادرة على إنقاذ العراق وتخليص شعبه من معاناته.

ولكي لا يتهمنا البعض بالتجني على هذا النائب وربما يمنحنا الحق في نقده ،نشير هنا إلى فقرة مكملة لحديثه الذي لا يقبل الشك بمحاولة سعيه لتجيير الإيجابيات لصالح طرف آخر عندما يقول "إن التحالف الوطني جاد في أن يسحب الأطراف الأخرى الأساسية في العملية السياسية ، وتحديداً العراقية والتحالف الكردستاني إلى أن يتحد فهمهم لهذا المؤتمر ورسالته " التي حصرها -كما يبدو- بورقة التحالف الذي " يعمل من اجل مؤتمر إعادة نظر في أسس بناء الدولة العراقية ، وما أفرزته من فراغات وخلل ونحاول أن نعالج هذا ونضع بناءات سليمة تتضمن شراكة متناهية الشفافية " .

ليس من حقنا مصادرة حق هذا النائب في الدفاع عن وجهة نظر الكتلة التي ينتمي إليها ، كما أننا لا ننكر دور التحالف الوطني في توطيد أسس العملية السياسية ، لكن هذا نفسه يدفعنا للتوقف عند مثل هذه التصريحات لأنه ليس من حقّ احد أيضا سلب أو محاولة طمس دور الآخرين وبالأخص الكرد كونهم وطيلة المرحلة الماضية تصرفوا كشريك ونبهوا مبكراً على بعض الأخطاء ، لذا فإن وصفهم بـ " الوسيط " فيه تجنٍ كبير ،إضافة لكونه ينم عن سلوكية يسكنها وهم ثقافة الحزبً الواحد ، وهذا ما لا يريده الشعب بمختلف مكوناته .